

# هيئة الأسواق المالية

## ما هي؟



هيئة الأسواق المالية  
CAPITAL MARKETS AUTHORITY

# تطوير أسواق رأس المال

## لماذا؟

إنّ تطوير أسواق رأس المال يعود بالنّفع على المستثمرين في الأدوات الماليّة أي المدّخرين وعلى القطاع الخاص من شركات ورجال أعمال وعلى الاقتصاد بشكل عام. في لبنان مثلاً، ثمة اعتماد رئيسيّ على المصارف للاستدانة، وقد قامت المصارف اللبنيّة بدور هام في هذا المجال. لكن من المعروف أنّ التسليّفات المصرفيّة هي بالإجمال قصيرة الأمد ولا تخدم القطاعات التي هي بحاجة إلى تمويل طويل الأجل. لذلك فمن الضروري والمهم جداً تطوير أسواق رأس المال لإيجاد هكذا مصادر تمويل لدعم مبادرات القطاع الخاص وخلق فرص عمل جيّدة ومنسجمة مع نموّ اقتصادي مستدام.

## توجيه الادّخار نحو الاستثمار المناسب لملاءمة حاجات المدّخرين والدائنين.

وفي الوقت نفسه، توفّر الأسواق الماليّة المتطوّرة فرصاً متنوّعة للمدّخرين تسمح بتوظيف مدّخراتهم في مشاريع مختلفة وقطاعات متعدّدة قابلة للنموّ، وبالتالي يمكن أن تحقّق لهم نسب عوائد مرتفعة قد تفوق نسب العوائد المتأثّية من الودائع المصرفية مثلاً، وخاصة إذا كانت هذه المشاريع ذات جدوى اقتصاديّة عالية.

# حماية

## المستثمر

### كيف؟

قد تلجأ الشركات أو الأشخاص الذين يتعاطون في الأدوات المالية إلى أنواع مختلفة من الممارسات غير العادلة أو تلك التي تنطوي على عمليّات احتيال أو تلاعب من أجل تحقيق مكاسب ذاتية سريعة تؤثر سلباً على المستثمرين والأسواق، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. لحماية المستثمر، تلجأ الهيئة إلى وضع الأنظمة الأساسية لتحسين عمل أسواق رأس المال والرقابة على المؤسسات التي تتعاطى بالأدوات الماليّة.

---

### وضع الأنظمة التطبيقية التي تتماشى مع أفضل التشريعات المعتمدة في العالم.

---

تكمّن المهمّة الرئيسية لهيئة الأسواق الماليّة المنشأة حديثاً في صياغة القرارات والأنظمة التطبيقية اللازمة التي من شأنها فرض الشفافية وإدخال أفضل الممارسات الهادفة إلى طمأنة المستثمرين بأن مدّخراتهم لن يتمّ التلاعب بها. وهذا يساهم في جعل هذه الأسواق أكثر تنظيمياً وشفافية وفي حماية جميع المستثمرين من الممارسات غير القانونية أو تلك التي تشمل الاحتيال والتلاعب والخداع. ولكنّ الأنظمة وحدها لا تكفي لضمان مصلحة المستثمر، وهنا يأتي دور الرقابة على الأسواق.

## الرقابة هي من أهم أعمال الهيئة والعمود الفقري لها.

الهدف الأساسي من الرقابة هو التأكد من أن جميع المؤسسات المالية تلتزم بالمعايير والأنظمة المرعية الإجراء من خلال أعمال التدقيق إن كان عبر زيارة هذه المؤسسات بشكل دوري (On Site) أو من خلال دراسة جميع المستندات المطلوبة من المؤسسات المالية والتي تُرسَل بانتظام إلى الهيئة (Off Site). وللهيئة الحق والمسؤولية في فرض ما يلزم على هذه المؤسسات لتأمين انتظام عملها، وقد يصل الحد إلى فرض العقوبات اللازمة، والتي نص عليها القانون ٢٠١١/١٦١ الذي بموجبه أنشئت الهيئة. ولهذا السبب فإن القانون ٢٠١١/١٦١ قد تضمّن إنشاء لجنة عقوبات مهمتها فرض عقوبات صارمة على جميع المخالفين.

## لجنة العقوبات لها صلاحية فرض العقوبات على جميع أنواعها.

النقدية المترتبة عن مخالفة القانون. ولمجلس إدارة الهيئة صلاحية سحب الأدوات المالية من التداول وسحب الترخيص الممنوح للخدمة المالية المخالفة وعزل القائمين بإدارة هذه المؤسسة بناء على اقتراح لجنة العقوبات. ولكن بالطبع للمؤسسات والأفراد حق الطعن بالقرارات الصادرة عن لجنة العقوبات أمام المحكمة الخاصة بهيئة الأسواق المالية، والتي نص عليها أيضًا القانون رقم ٢٠١١/١٦١.

# حماية المستثمر

## هو هدف نبيل

## ولكن، ماذا عن بقية أفراد المجتمع؟

العلاقة بين النمو والعمالة هي علاقة مثبتة في كلّ الأدبيات الاقتصادية. وبعبارة أخرى، فإن تطوير أسواق رأس المال وحماية المستثمر يصبّ في مصلحة جميع أفراد المجتمع مهما كانت وضعيّتهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة. الهدف الأساسي في تطوير وتعزيز أسواق رأس المال هو تشجيع الاستثمار بشكل عام، الذي من شأنه أن يعزّز النمو الاقتصادي.

---

## النمو الاقتصادي يخلق فرص عمل خاصة للشباب، ويقلّص نسبة البطالة.

---

إن وجود الأنظمة التطبيقية الملائمة والمنسجمة مع أفضل المعايير العالمية تؤمّن انتظام العمل في أسواق رأس المال. هذه الأنظمة، بالإضافة إلى الرقابة الصارمة من قبل هيئة الأسواق الماليّة تمكّن الدّائنين من شركات ومؤسسات مصدّرة للمنتجات المالية مثل الأسهم والسندات من جذب المزيد من المستثمرين، وبالتالي تحقيق نموّ أسرع، ينعكس تعزيزاً للنمو الاقتصادي وخلقاً لفرص العمل. وقد يؤدّي هذا بدوره إلى جذب المزيد من المعنّيين نحو الأسواق الماليّة اللبنانيّة وتشجيع الشركات على الاكتتاب العام وإدراجها في البورصة، وكذلك جذب الشركات الأجنبية والإقليمية لتكون مدرجة في لبنان.

# للمستثمر دور أساسي في حماية نفسه

## كيف؟

لا شك في أن الأنظمة الملائمة والرقابة الفعّالة تلعب دوراً أساسياً في حماية المستثمر، ولكن تدرك هيئة الأسواق المالية أن تعزيز التثقيف والتوعية العامة حول الأسواق المالية أيضاً ضروري لزيادة مناعة المستثمر.

### تعزيز التثقيف والتوعية العامة حول الأسواق المالية أساسي لحماية المستثمر.

فالمستثمر المستنير يحمي نفسه أيضاً مما يساهم في تعزيز رغبته للاستثمار في سوق رأس المال. ومن المجدي التذكير بأنه ليس من مهام الهيئة على الإطلاق إسداء الرأي أو النصح بالاكْتتاب في المنتجات المالية، بل يقتصر دورها في هذا المجال على زيادة ثقافة المستثمر بهدف معالجة النقص السائد في هذا المجال، وذلك من خلال عدّة نشاطات وأبحاث ومنشورات تصدرها الهيئة، إضافة إلى المؤتمرات والندوات المتخصصة التي تنظّمها، والتي تساعد المستثمر غير الملمّ بتعقيدات وأدبيات الأسواق المالية أن يطلع على هذه المنشورات ويثقف نفسه قبل الاكْتتاب في أيّ من الأدوات المالية.

أنشئت هيئة الأسواق المالية بموجب قانون رقم ١٦١  
تاريخ ٢٠١١/٨/١٧ وانطلقت بعملها بقرار من مجلس  
الوزراء في ٢٠١٢/١٠/٧

هي هيئة، رقابية، تنظيمية، مستقلة

يترأس مجلس إدارتها حاكم مصرف لبنان

عضوية المجلس تنقسم الى ثلاثة أعضاء متفرغين  
خبراء في الشؤون المصرفية والمالية والأسواق  
بالإضافة الى مدير وزارة المالية العام، مدير عام  
وزارة الاقتصاد ورئيس لجنة الرقابة على المصارف.

أهدافها **تطوير أسواق رأس المال**  
و**حماية المستثمرين** في الأدوات المالية.





إذًا، المهام الأساسية لهيئة الأسواق المالية يمكن اختصارها بالشكل التالي:

### حماية المستثمر وتنظيم النشاطات المهنية

حماية المستثمرين من الممارسات غير المشروعة أو غير المتوافقة مع الأصول أو غير المنصفة، بما في ذلك حظر الاستغلال الشخصي المباشر أو غير المباشر للمعلومات المميّزة في التعامل بالأسواق المالية.

تنظيم كيفية الاطلاع على المعلومات من قبل الأشخاص الذين يؤزّعون الأدوات المالية على الجمهور.

تحديد إطار العمل وتنظيم النشاطات المهنية التي يقوم بها الأشخاص الذين يمارسون الأعمال الخاصة بالأدوات المالية والسهر على تقيدهم بأداب السلوك المهنية.

### تنظيم الأسواق وتقليص مخاطر النظام

تنظيم وتطوير الأسواق المالية في لبنان والسعي إلى زيادة استخدام هذه الأسواق من قبل المستثمرين والمصدّرين في لبنان والخارج.  
تقليص مخاطر النظام (Systemic Risk) في الأسواق المالية.

### إصدار التراخيص

إصدار التراخيص لوسطاء السوق الذين يقدّمون خدمات للمستثمرين والمصدرين.  
إصدار التراخيص لشركات التقييم المالي (Financial Rating Agencies) وتحديد إطار عملها وتنظيمه.  
الترخيص لهيئات الاستثمار الجماعي بما فيه الصناديق المشتركة للاستثمار بعمليات التسديد.

### تنظيم ورقابة عمل البورصات

تنظيم ورقابة عمل البورصات المرخص لها أو الأشخاص الذين يقدّمون خدمات إيداع أو مقاصة أو تسوية  
وضع الإطار التنظيمي العام لإدراج الأدوات المالية والموافقة على التداول بها في البورصات

### الرقابة والمحاسبة القانونية

معاينة المخالفات الإدارية لأحكام القانون ٢٠١١/١٦١ وللأنظمة المتخذة تطبيقاً له.  
طلب الملاحقة في جرائم استغلال وإفشاء معلومات مميزة أو ترويج معلومات خاطئة أو مضللة تتعلق بصكوك أو أدوات مالية أو بمصدري هذه الصكوك والأدوات.



**المؤسّسات والأعمال الخاصة الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة. ما هي؟**  
يحدّد القانون ١٦١ جميع النشاطات التي تخضع لرقابة "هيئة الأسواق" وسلطتها، وتشمل جميع العمليّات المتعلقة بالأدوات المالية المطروحة مباشرة للاكتتاب العام أو التي يتمّ شراؤها أو بيعها لحساب الجمهور، وكذلك الأدوات المالية المدرجة أو المتداولة في "البورصة" والأدوات المالية والحقوق المالية المرصّعة من هيئة الأسواق المالية. وكذلك يحدّد القانون بشكل واضح النشاطات المتعلقة بالأدوات الماليّة، والمؤسّسات التي تخضع لسلطة هيئة الأسواق الماليّة ورقابتها كما هو مبين في الجدول التالي:

### **الأطراف الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة**

- الأشخاص المرصّص لهم
- الشركات المدرجة على البورصات اللبنانية
- البورصات اللبنانية أو المؤسّسات التي يكون موضوعها إدارة وتسيير عمل البورصات على أن تتخذ هذه المؤسّسات شكل شركات مغفلة لبنانيّة
- الشركات الماليّة والمؤسّسات والهيئات المرصّص لها ومنها:
- الهيئات التي تتعاطى الاستثمار الجماعي بالقيم المنقولة وسائر الأدوات المالية
- الهيئات التي تتعاطى الاستثمار بعمليات التسديد
- هيئات الاستثمار والتسديد الإسلاميّة
- مؤسّسات الاستشارات والخدمات المتعلقة بالأدوات المالية
- شركات التقييم المالي (Financial Rating Agencies)

### **الأدوات المالية والأعمال الخاصّة بالأدوات المالية الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة هي:**

- الأسهم أو السندات أو الحصص المصدرة من شركة أو هيئة عامة أو خاصة
- سندات الدين أو الأسهم أو السندات أو شهادات الإيداع أو إيصالات الإيداع أو سندات الخزينة
- الحقوق المالية (Rights) أو حقوق الخيار (Options) أو العقود المستقبلية (Futures) أو سائر الأدوات المالية المشتقة (Derivatives) أو المركّبة (Structured):
- الخدمات الاستشارية وأعمال الوساطة Investment & Securities Brokerage Services
- إدارة المحافظ ومسك الدفاتر Portfolio Management & Book Keeping
- حفظ الصكوك المتعلقة بالأدوات المالية Securities Custody
- ضامن الاكتتاب بالأدوات المالية Underwriter
- ضمان الاكتتاب بالأدوات المالية Underwriting Process



Beirut Central District | Riad El-Solh Street  
Building 87 | P.O. Box: 5358 | T +961.1.987250

[www.cma.gov.lb](http://www.cma.gov.lb)